Document: EB 2017/120/R.14
Agenda: 10(a)
Date: 7 April 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث والأربعين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب ومدير
شعبة المحاسبة والمراقب
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
شعبة المحاسبة والمراقب
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10-11 أبريل/نيسان 2017

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث والأربعين بعد المائة

1- تودّ لجنة مراجعة الحسابات لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت بها في اجتماعها الثالث والأربعين بعد المائة المنعقد بتاريخ 3 أبريل/نيسان 2017.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتمد جدول الأعمال، بما في ذلك المواضيع التالية تحت بند "مسائل أخرى":

- الإجراءات ذات الصلة بوضع مسودة واستكمال تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات المعروض على المجلس التنفيذي؛
- الإجراءات ذات الصلة بطلبات الحصول على تقارير المراجعة الداخلية؛
- استعراض بعض تقارير المراجعة الداخلية [جلسة مغلقة].

محاضر الاجتماع الثاني والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت الموافقة على المحاضر بدون أي تعليقات.

استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، (بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي)

4- عرضت إدارة الصندوق هذا البند من جدول الأعمال من خلال الإشارة إلى الرأي غير المتحفّظ للمراجع الخارجي على القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. وأكّدت الإدارة على الفعالية التشغيلية لجميع الضوابط الداخلية الأساسية على الإبلاغ المالي في تقرير تصديق الإدارة مع شهادة المراجع الخارجي المستقل التي وفّرها المراجعون الخارجيون في الصندوق.

5- حدّدت الإدارة العوامل الرئيسية التي تؤثر على الوضع المالي للصندوق والنتائج المبلّغ عنها، مع التأكيد على متانة الوضع المالي العام، وخضوع الجدوى على المدى الطويل لرصد وثيق. كما تمّ توفير بعض التفاصيل الإضافية حول أثر تقلّبات سعر الصرف على القوائم المالية، علاوة على الإجراءات العديدة المتخذة للتخفيف من مخاطر العملات ممّا تبنّاه الصندوق. وأشير أيضاً إلى أنه، وبنهاية ديسمبر/كانون الأول 2016، كانت السيولة في الصندوق أعلى من متطلّبات الحد الأدنى للسيولة. وتمّ التأكيد على أثر النفقات التي يتحمّلها الصندوق بسبب إطار القدرة على تحمّل الديون على الوضع المالي للصندوق، وأهمية التعويض عن تبنّي هذا الإطار من قبل الدول الأعضاء كاعتبار رئيسي للجدوى المالية للصندوق على المدى الطويل. وأشير إلى أن مستوى التعهدات المطلوبة كتعويض عن تبنّي إطار القدرة على تحمّل الديون سيرتفع إلى 37.1 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

6- وفّر المراجعون الخارجيون للصندوق تعليقاً موجزاً عن المجالات الرئيسية للتركيز خلال مراجعة عام 2016، أي محاسبة القيمة العادلة لحافظة قروض الصندوق، وأثر أسعار الصرف، وافتراضات الإدارة للاعتراف بالإيرادات، مما هو إجراء معياري لمراجعة الحسابات.

7- أثنى أعضاء اللجنة على إدارة الصندوق للجودة العالية للقوائم المالية وتفصيلها والذيول الداعمة لها. وتمّ السعي للحصول على إيضاحات بشأن تقلبات سعر الصرف وتأثيرها المحتمل، ومستوى التكاليف التشغيلية، ومستوى مخصصات انخفاض القيمة بالنسبة للقروض غير المسدّدة.

8- ووفّرت إدارة الصندوق التوضيحات الضرورية. وعلى وجه الخصوص، فقد أكّدت على أن الخسائر غير المتحققة لتحركات سعر الصرف تنبع من إعادة ترجمة الأصول المعينة أساساً بوحدات حقوق السحب الخاصة إلى الدولارات الأمريكية لأغراض الإبلاغ، وتنحو لأن تتلاشى مع مرور الوقت. وبموجب النموذج المالي الحالي، فإن الصندوق يخفّف من مخاطر العملات من خلال مواءمة تعيين العملات لكل من الأصول (صناديق الاستثمار والقروض المستحقة) والتزامات التمويل(المنح والقروض المصادق عليها وغير المصروفة).

9- ومن شأن تبنّي القروض بعملة واحدة أن يقلّص من الأثر المحاسبي لتحرّكات سعر الصرف، لأن أصول الصندوق سوف تعيّن بالدولارات الأمريكية. كما أشير أيضاً إلى أن الصندوق قد دخل بالفعل في أول اتفاقية رئيسية مع الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات، والتي ستمكّن الصندوق من إجراء المبادلات عبر العملات والتحوط من مخاطر العملات بصورة أكثر استباقية.

10- استعرضت لجنة مراجعة الحسابات القوائم المالية الموحدة التي ستعرض على الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي للمصادقة عليها قبل عرضها على مجلس المحافظين للموافقة الرسمية عليها في فبراير/شباط 2018.

التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2016

11- عرض مكتب المراجعة والإشراف التقرير، مسلطا الضوء على غاية هذه الوثيقة والتي تتمثل في توفير تفاصيل عن أنشطة المكتب لعام 2016. وتضمنت الوثيقة موجزا معتبرا لكل تقرير من تقارير المراجعة الصادرة في عام 2016، وأعطت معلومات مفصّلة عن التوصيات المفتوحة. كذلك فقد وفرت معلومات عن أنشطة التحقيقات.

12- في عام 2017، تمثّل الهدف الرئيسي للمكتب في ضمان تغطية مراجعة ملائمة للمكاتب القطرية للصندوق. ونشر المكتب تقريراً عن القضايا المؤسسية المتقاطعة الناجمة عن ستّ مراجعات لمكاتب قطرية كما راجع ستّ أخرى منها. ولا توضح هذه المراجعات أية مجالات عرضة لمخاطر عالية بصورة غير مقبولة في إيصال الأهداف المؤسسية الرئيسية للصندوق. وعلى وجه العموم، فقد نشر المكتب 94 توصية تتطرّق للمخاطر الملحوظة في مراجعات المكاتب القطرية هذه، 16 منها تتمتّع بأولويّة عالية. أما الإجراءات المتّخذة، فتتضمّن إصدار دليل معدّل للمكاتب القطرية بتوجيهات وأدوات تتطرق لمجالات مخصوصة، والتفويض بسلطة الميزانية للمكاتب القطرية على أساس تجريبي.

13- وأشار المكتب إلى عدم وجود أية توصية تحظى بأولوية ومعلّقة بنهاية عام 2016.

14- وفي مجال التحقيقات وخلال عام 2016، وفّر المكتب استجابة فعالة وفي الوقت المناسب لمخالفات مزعومة من خلال استكمال التحقيقات في 56 شكوى خلال العام – وهو معدل إغلاق أعلى بكثير من السنوات السابقة – ممّا يضمن على وجه العموم الإغلاق الفعال والفوري للقضايا المطروحة.

15- وتم تكثيف نشر الوعي بمحاربة الفساد من خلال مشاركة المكتب في الأحداث الإقليمية وغيرها من الأحداث، بما في ذلك الشروع بتجربة نموذج التعلم الالكتروني لمحاربة الفساد. وتم تعزيز عمليات التحقيقات وفرض العقوبات وقدرة المكتب على إجراء التحقيقات من خلال إصدار إجراءات معدّلة والاستعانة بالأدوات القضائية، وبوجود بيئات مادية وخاصة بتكنولوجيا الاتصالات بصورة منفصلة في شعبة التحقيقات.

16- كذلك فقد أشير إلى التعاون الوثيق للمكتب مع الوكالتين الأخرتين في روما، وبخاصة فيما يتعلّق باستضافة المكتب ليوم التعاون السنوي لجميع العاملين في الإشراف الداخلي في الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، علاوة على حدث تدريبي مشترك للوكالات الثلاث حظي بحضور جيد.

17- وطلب أعضاء اللجنة إيضاحات عن عملية التحقيقات، وعن تقدير لأهمية الدعاوي، وعن مراجعة توريد المشروعات.

18- وفر المكتب جميع الإيضاحات الضرورية، بما في ذلك مستويات الموافقة على القرارات ضمن الصندوق. وأشار أيضاً إلى أن توريد المشروعات سيكون مجالا رئيسيا للتركيز عام 2017. وستركز مراجعات المكاتب القطرية والبرامج القطرية على التوريد، وسيصدر تقرير موجز شامل في أوائل عام 2018 ليضمّ متابعة للاستنتاجات التي خرجت بها مراجعة المكتب لعام 2014 بشأن الموضوع ذاته.

19- اعتبر أن التقييم قد خضع للاستعراض.

تحديث مجموعة العمل المؤسسية المعنية بالسياسات والمعايير الخاصة بشروط التمويل في الصندوق

20- عرضت إدارة الصندوق استعراضاً للتقدم الذي أحرزته مجموعة العمل المؤسسية المعنية باستعراض منتجات الصندوق وشروطه وتسعيره، وتقدمت بسلسلة من الملاحظات بشأن الأمدين القصير والمتوسط لكي تنظر الإدارة العليا فيها. والعمل جار لوضع الأولويات للتوصيات الإفرادية والاتفاق على سبيل المضي قدماً بالنسبة للمواضيع المختلفة، بما في ذلك إطار القدرة على تحمّل الديون، والمنتجات الجديدة، والنظر في التسعير، ومبدأ استعادة التكاليف المالية بصورة كاملة، وإيجاد احتياطي خاص، والإقراض بعملة واحدة، وتحويل القروض الموروثة بوحدات حقوق السحب الخاصة إلى عملات صعبة (الدولار الأمريكي أو اليورو). وأشارت الإدارة أيضا إلى أن الطبيعة المتطورة أو الاستكشافية لمناقشات الاقتراض وغيره من مواضيع التجديد الأخرى، سوف يكون لها تأثير على أنشطة وعمليات مجموعة العمل هذه.

21- وتمّ التأكيد على أن إطار القدرة على تحمّل الديون يشكّل عنصرا أساسيا لجدوى الصندوق المستقبلية. وقد أجرت إدارة الصندوق استعراضاً شاملاً لآليات التعويض عن إطار القدرة على تحمّل الديون، وسوف تعرض وثيقة بالخيارات المختلفة على دورة مستقبلية من دورات إحدى الهيئات الرئاسية، وبخاصة في سياق مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد.

22- وأوضحت إدارة الصندوق بأنه قد تمّ استعراض الضمانات كأداة جديدة محتملة. وأشارت أيضا إلى وجود اهتمام من قبل الدول الأعضاء بالمبادئ الأساسية التي أشار إليها الاستعراض، بما في ذلك وجوب عدم تقديم أي دعم مباشر لفئة من فئات المنتجات، وأن العمل على احتياطي خاص، في ضوء أنشطة الاقتراض المعززة، ما زال في مراحله الأولية.

23- تمّت الإحاطة علماً بالاستعراض، وطلبت اللجنة من إدارة الصندوق البقاء على اطّلاع بالتطورات الهامّة لأن هذه القضايا تحظى بأهمية قصوى بالنسبة للصندوق.

التقارير المالية المعيارية المقدمة إلى المجلس التنفيذي

24- عرضت الإدارة التقارير الخمسة التالية كي تستعرضها لجنة مراجعة الحسابات:

- تقرير عن وضع المساهمات في التجديد العاشر لموارد الصندوق؛
- تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2016؛
- تقرير عن وضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها؛
- تقديرات المدفوعات المتنازل عنها من أصل القروض وصافي رسوم الخدمة نتيجة تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون؛
- احتياجات السحب الثامن والثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء للعام 2017.

25- وفّرت إدارة الصندوق تحديثاً عن وضع التجديد العاشر لموارد الصندوق وأداء حافظة الاستثمارات.

26- قدمت الإدارة أيضاً تحديثاً لأعضاء اللجنة عن آخر التطورات في الحافظة، مسلّطة الضوء على الأداء الإيجابي المسجّل عام 2016، وعلى التصفيات الهامة التي أجريت من حافظتي الأسواق الناشئة والسندات المرتبطة بمعدل التضخم، ووفّرت إدارة الصندوق أيضاً أداء تقديرياً للفصل الأول من عام 2017، والذي هو بحدود 0.44 نقطة أساس.

27- استعرضت اللجنة احتياجات السحب لعام 2017، والتي ستعرض على الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

28- واعتُبر أن التقارير الخمسة قد خضعت للاستعراض.

مسائل أخرى

29- نظرت اللجنة في البنود الفرعية الثلاثة أدناه تحت بند "مسائل أخرى".

(أ) الاجراءات ذات الصلة بوضع مسودّة واستكمال تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات المعروض على المجلس التنفيذي

30- ذكّر رئيس اللجنة أعضاءها أنه، وتبعاً للقرار المتخذ في الاجتماع الأربعين بعد المائة، يتم تداول تقارير رئيس اللجنة نمطياً بين أعضاء اللجنة للتعليق عليها ولتوفير التغذية الراجعة قبيل استكمالها لعرضها على المجلس التنفيذي. وأشار رئيس اللجنة إلى أنه يعتزم الاستمرار في مثل هذه الممارسة؛ إلا أنه، وعلى أساس استثنائي، لن يتم تداول تقرير هذا الاجتماع لأغراض الحصول على تغذية راجعة، وذلك بسب قرب موعد انعقاد اجتماع اللجنة ودورة المجلس التنفيذي. وقال بأنه يمكن أيضا إعادة النظر في هذه الممارسة خلال الاجتماع الرابع والأربعين بعد المائة للجنة.

(ب) الاجراءات ذات الصلة بطلبات الحصول على تقارير المراجعة الداخلية

31- من حق أي عضو من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات طلب الحصول على تقارير المراجعة الداخلية ومناقشتها. واقترح الرئيس، ووافقت اللجنة، على أنه يتوجّب على أي عضو من أعضاء اللجنة ممن يرغبون في إدراج تقرير من تقارير المراجعة الداخلية على جدول الأعمال للنقاش أن يخطر رئيس اللجنة قبل أسبوع على الأقل، مشيراً إلى العناصر الأساسية في التقارير مما يرغب في مناقشته. ومن شأن ذلك أن يتيح لمدير مكتب المراجعة والإشراف الإعداد للتطرق بصورة ملائمة للقضايا التي ستطرح.

(ج) استعراض بعض تقارير المراجعة الداخلية

32- عقدت اللجنة جلسة مغلقة مع مكتب المراجعة والإشراف لاستعراض عدد من تقارير المراجعة الداخلية.